

أنظمة الدفع الإلكتروني والمصرفية الإلكترونية في الجزائر

محمد مولود غزيل

أستاذ محاضر، المركز الجامعي بغرداية

Résumé: Beaucoup d'algériens déplorent l'absence de commerce électronique en Algérie. Cela, pour eux, est dû à l'absence des moyens de paiement électroniques. Cependant, ils considèrent la disponibilité de ces moyens la phase la plus importante dans la stratégie de l'état face au défi de développement du E-Commerce en Algérie.

D'autres opérateurs ignorent qu'il est possible de régler beaucoup de transactions financières via le réseau électronique, notamment par internet, nonobstant que cela peut garantir plus de profits pour les sociétés, et bien moins de coûts pour les individus.

Notre dissertation contient une analyse plus au moins détaillée de cette approche. Elle s'articule sur deux points principaux : premièrement on va montrer les moyens de paiement électroniques disponibles en Algérie et leur sécurité; et deuxièmement la validité de ces moyens au niveau des entreprises algériennes qui fournissent des services ou bien des ventes par internet.

Mots clés : commerce électronique, moyens de paiement électroniques, bancarisation électronique, sécurité d'opérations électroniques, marketing, société de connaissances.

ملخص : يشكو الكثير من الأشخاص من ضعف قطاع التجارة الإلكترونية في الجزائر إن لم يقرروا بانعدام وجودها، ويرجعون سبب ذلك أساسا إلى غياب وسائل دفع إلكترونية، ويرون أن هذه أهم خطوة على الدولة تخطيها إذا أرادت تدعيم التجارة الإلكترونية في الجزائر. فالكثير يجهل ما يتوفر من وسائل دفع إلكترونية في الجزائر، فإنهم لا يعلمون أنه يمكن توظيفها في تسوية تبادلاتهم بطريقة تجعل من هذه الأخيرة أسهل وأقل تكلفة، وكذا أكثر ربحا بالنسبة للمتعاملين الاقتصاديين.

سنناقش موضوعنا هذا ضمن حثيتين رئيسيتين، أولا من حيث توفر طرق دفع إلكترونية في الجزائر وأمنيتها (أمانها)، ثانيا من حيث قبوليتها من طرف المؤسسات التي يمكن أن تقدم منتجاتها عبر الانترنت وملاءمتها من حيث التسعير وتأثيرها على الكلفة الإجمالية للمنتج.

الكلمات المفتاحية: التجارة الإلكترونية، نظام الدفع الإلكتروني، المصرفية الإلكترونية، النقود الإلكترونية، أمن المعاملات الإلكترونية، التسويق، مجتمع المعرفة.

مقدمة

تقوم كثير من الشركات اليوم بإنشاء موقع لها على شبكة الأنترنت، من أجل تسويق منتجاتها من خلالها، وقد بدأت الشركات ومنذ عهد قريب باستخدام خدمة ما يسمى بالتجارة الإلكترونية عبر هذه الشبكة، وسبب ذلك يكمن بأن هذه الشبكة

الإلكترونية غزت جميع دول العالم وبشكل متسارع وبواسطتها يمكن للشركات تسويق وبيع منتجاتها والوصول للمستهلك أينما كان وبتكلفة قليلة. ومن أهم التحديات التي واجهت اعتماد التجارة الإلكترونية في العالم هو إشكالية أنظمة الدفع الإلكترونية، التي تشكل اللبنة الأساسية في بناء نظام تجارة إلكترونية كامل، وقد تطورت التجارة الإلكترونية بفعل تطور أنظمة الدفع الإلكترونية المناسبة والمتيحة لحرية أكبر ومستوى أمن أعلى للتعاملات الإلكترونية عبر الإنترنت.

و في الجزائر، فقد حظي قطاع البنوك ووسائل الدفع بعدة تغييرات وتحديثات لتسهيل وتحفيز التعاملات عبر الإنترنت، وكان ذلك عبر عدة مراحل. إلا أن مستوى التعاملات والوسائل التي تستعملها الجزائر، لم ترق إلى المستويات المطلوبة من أجل قيام التجارة الإلكترونية بالمعايير العالمية. إذ قلما تجد تعاملات في هذا الصدد، بالرغم من الجهود المبذولة. لكن ما ننوه به هو أن ما تم الإعلان عنه مؤخرا في خصوص موقع الدفع الإلكتروني عبر الإنترنت المطور من طرف شركة جزائرية محلية حديثة، قد يجعل من الفترة الحالية بداية تاريخ التجارة الإلكترونية الحقيقية في الجزائر. ولذلك نطرح السؤال التالي:

هل يمكن الحديث عن انطلاق نظام دفع إلكتروني يضمن بناء نظام تجارة إلكترونية في الجزائر؟

وللدخول في الموضوع سوف نقدم عناصر حول كل من نظامي الدفع والتجارة الإلكترونية في أول نقطة ثم نتطرق إلى وضعيتهما في الجزائر في عنصرين ثم ننتهي بحوصلة في الخاتمة. ونظرا لطبيعة اهتمامنا بالموضوع، سوف لن نتناول الجانب التقني لخدمات الدفع الإلكترونية، وهذا تركيزا على الجانب الاقتصادي والمالي، كما أننا سنتطرق إلى ما هو متوفر حاليا من تلك الوسائل من غير التطرق إلى تطورها التاريخي، كما أننا لم نتحدد بالحدود الجغرافية لطبيعة حرية التعامل الإلكتروني عبر الإنترنت حسب متاحها في أي مكان.

أولا- الجانب النظري للتجارة الإلكترونية وأنظمة الدفع الإلكترونية

1.1- ماهية للتجارة الإلكترونية

عرفت جمعية التجارة والخدمات عبر الخط ACSL التجارة الإلكترونية على أنها: مجموع التبادلات التجارية بحيث تكون عمليات الشراء قد تمت عبر شبكة من شبكات الاتصال.¹ وعرفت أيضا أنها "ممارسة تجارة السلع والخدمات بمساعدة أدوات الاتصال وغيرها من الوسائل ذات العلاقة بالاتصالات".²

ففي سنة 2005 تقدر الدراسات الرسمية للأمم المتحدة، ومنظمة التنمية الاقتصادية³، أن هناك حوالي من 2500 إلى 3000 مليار دولار تنتقل عبر الشبكات الالكترونية عبر البورصات والأسواق المالية وغيرها، لا يحتاج منها الإنتاج المادي التقليدي إلا 6% والباقي عمليات مضاربة خالصة. ويمكن القول بأن هذه الشبكة قد ألغت الحدود بين الدول، ولذلك سارعت مختلف الدول إلى تهيئة اقتصادياتها وبيئتها ومؤسساتها، للتحويل إلى ما يعرف بالاقتصاد الرقمي من خلال تطبيق الأنشطة المختلفة منها التجارة عبر شبكة الإنترنت. وكذا العمل على الاستفادة القصوى منها حيث يمكن للعميل إتمام عملية الشراء باستخدام طرق دفع الكترونية مثل بطاقات الائتمان والشراء على الحساب، وذلك وفقا لقيود وقوانين وروابط مصممة من قبل الشركة صاحبة الموقع من جهة وقوانين مصرفية وتجارية عالمية من جهة أخرى.

1.2- ماهية أنظمة الدفع الإلكترونية

تعددت الطرق التي تدفع بها المشتريات في التجارة التقليدية، فمن الدفع النقدي إلى الدفع عن طريق الحوالات إلى الدفع عن طريق الشيك والشراء إلى أجل (أي الائتمان). وازداد تعدد هذه الطرق بتطبيق التجارة الالكترونية، فتغيرت مفاهيم النقود وولدت العديد من المصطلحات والإجراءات التي تخص عملية دفع مستحقات التبادلات التجارية، واختصرت إجراءات أخرى، وابتكرت أنظمة جديدة لإدارة المدفوعات والإيرادات ومراقبتها (البنوك الشاملة أو الالكترونية ونظام أمن المعلومات)، وتأثرت بعض الأنشطة والسياسات العامة بظهور إمكانيات الدفع الكترونيا مثل السياسات الضريبية والسياسات النقدية لمعظم الدول التي طبقت أو أتاحت نظام الدفع الالكتروني واعتماد مفهوم النقود الالكترونية والشيك الالكتروني وغيرهما في المبادلات التجارية بأنواعها.

ووفق دراسة حديثة⁴، فقد شهدت التبادلات المصرفية للبنوك في أوروبا ارتفاعا وتحولا عبر فترة خمس سنوات قبل 2009. حيث تراجعت نسب التعاملات المالية عبر الطرق التقليدية، أي البنوك والفروع البنكية الموزعة على كامل تراب أوروبا، مع تنامي نسب الخدمات المالية المقدمة على الخط بشكل كبير مقارنة بتنميتها باستعمال المراكز الهاتفية التي تميزت بنسب استعمالها في ذات البلد. ونفس الشيء بالنسبة للطرق الأخرى التي لم تذكر في الدراسة حيث تميزت بنمو طفيف بمعدلات لا تفوق 10% خلال خل الفترة 2003-2008. و يلاحظ تناقص النسب الخاصة باستعمال الصراف الآلي التي كانت تمثل أكثر من 50% وهي أعلى نسبة في السنوات من 2003 إلى 2007 إلى أن استبدلت تلك الحالة بتفوق نسب استخدام الانترنت لإجراء نفس الخدمات بشكل أكثر تطورا وسهولة.

وحسب دراسة قام بها نفس المؤلف عن البنوك الاستونية *Estonian banks* ادرج ضمنها دراسة خاصة ببنك اسمه *Hansabank* وهذا البنك كان أول ما تأسس مقره في لتوانيا وهي أحد بلدان البلطيق، وجد خلالها ان الخدمات المصرفية الالكترونية التي تجرى بفضل خط الانترنت عرفت في السنوات تحركات هامة جدا من حيث تطور معدلات نمو الاستعمال الخاصة بها بالنسبة لهذا البنك⁵.

في عام 1998 قام البنك المركزي الأوروبي بإعداد تقرير عن النقود الإلكترونية والذي تضمن تعريفها لها بأنها " تخزين إلكتروني لقيمة نقدية على دعامة فنية" كما عرفتها المفوضية الأوروبية بأنها " قيمة نقدية مخزنة على دعامة إلكترونية مثل البطاقة ذات الذاكرة أو على ذاكرة كمبيوتر، وتكون مقبولة كوسيلة دفع بواسطة أفراد أو مشروعات غير المؤسسة التي أصدرتها، ويتم إصدارها لكي تكون في متناول المستهلكين وتحل إلكترونيا محل النقود الورقية والنقود المكتوبة، وذلك لمدفوعات ذات قيمة محدودة، وبنفس التعريف أيضا عرفها التوجيه الأوروبي رقم 2000/43 الصادر في 18 سبتمبر 2000⁶.

ومن هنا يمكن إستنتاج تعريف مختصر وبسيط لأنظمة الدفع الإلكترونية، فيمكننا القول أنها تلك الأنظمة الإلكترونية التي تسمح بتسيير وتحويل تلك النقود الإلكترونية أو القيم المالية، عبر الشبكة التي تضم المتعاملين في السوق الإلكترونية من اجل تسوية مختلف التبادلات.

ويتطلب تطبيق نظام دفع كامل في أي مؤسسة عدة شروط بيئية وتقنية، وترتكز غالبا على متطلبات المستخدمين الداخليين والخارجيين⁷، علما بأن تأثير المستخدمين الداخليين يكون أكثر من المستخدمين الخارجيين.

ولابد أن يمر أي نظام قبل تطبيقه بمراحل معينة هي كالتالي: ⁸ مرحلة تحليل النظم *systems analysis*؛ مرحلة تصميم النظم *systems design*؛ مرحلة تطبيق النظم *systems implementation*؛ مرحلة تقييم النظم *systems evaluation*.

وقد خصص معيارا للإيزو من اجل قياس جودة التعاملات مع أنظمة الحاسب الآلي في النهايات الطرفية، بحيث لا يخرج التعامل في مجال أنظمة الدفع الإلكتروني عن هذا الإطار، بحيث تتيح مواصفة الإيزو رقم 9241 الخاصة بوحدة النهايات الطرفية للعرض المرئي لمطوري البرامج وتجهيزات الحاسب الآلي مقابلة توقعات ومطالب القواعد المنظمة للتعامل مع أجهزة وبرامج الحاسب⁹.

ويطرح الكل مشكلة الأمن عند استعمال أنظمة الدفع الإلكتروني في مقدمة أي نقاش في هذا الصدد، وأهم ما يناقشه الخبراء بهدف التخفيف من حدة الخوف هو أن هناك إمكانية الحد من الخطر بإمكانية اعتماد أحد النوعين من المواقع، الأول الموقع الديناميكي على الخط، و الآخر غير الديناميكي غير مرتبط ببيانات على الخط، ليسهل الثاني من عملية التأكد شخصيا من الصفقات¹⁰.

ثانيا- وضعية أنظمة الدفع الإلكترونية بالجزائر

يلاحظ وفق الواقع المعيش أن هناك شبه اتفاق لدى المتعاملين والباحثين، على أن الجزائر متخلفة في قطاع الدفع الإلكتروني. وقد يرجع ذلك النقص الحاد للمؤسسات التي تقبل طرق الدفع الإلكترونية في الجزائر عبر مواقعها، كما يتفق أيضا أن شركة جيزي تحصل فواتيرها ببطاقات الدفع المسبق عبر شرائح الهاتف النقال، وبعض متعاملي الهاتف النقال في خدماتهم الترويجية عن طريق خصم مبلغ من الرصيد. في المقابل هناك جهل بما بدأت به مؤسسة بريد الجزائر وبعض البنوك بتفعيل بطاقات الدفع الخاصة بها، والتي تسمح بدفع المال لفائدة حسابات مشتركيها عبر نظام موفر عبر الإنترنت...، حيث يمكن مثلا، تعبئة رصيد الهاتف من عند أي متعامل للهاتف النقال مقابل دفع المبلغ المستحق عبر الموقع المخصص بإدراج المعلومات اللازمة كما سيأتي التفصيل فيما بعد.

2.1- توفر طرق الدفع الإلكترونية في الجزائر وأمنيتها

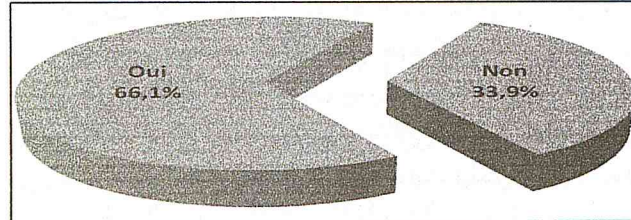
يمكن اعتبار الأموال التي يسحبها المواطنون من أجهزة الموزعات الآلية للأوراق النقدية عمليات دفع إلكترونية بشكل من الأشكال، حيث أن مختلف البنوك والمؤسسات المالية أصدرت بطاقات بلاستيكية ممغنطة تحتوي على شريحة ميكروية تسمح لصاحبها بسحب مبالغ معينة من الأموال من حسابه الشخصي متى شاء، نذكر على سبيل المثال بطاقات بريد الجزائر للحسابات الجارية، وبطاقات الشفاء لمؤسسة الضمان الاجتماعي. بالنسبة لبطاقات السحب لبريد الجزائر تمثل فقط وسيلة تمكن المواطنين من سحب أموالهم الموجودة ضمن حساباتهم الجارية لدى مصالح بريد الجزائر، وهذا عبر الموزعات الآلية للأوراق المالية المنتشرة في الجزائر.

ومن أوائل المؤسسات التي بدأت باعتماد الدفع الإلكتروني ضمن معاملاتها التجارية هي شركة الخطوط الجوية الجزائرية. وهي باعتراف الجميع تمثل أحد أوائل الشركات التي تتعامل مع شريحة واسعة من الجمهور بحيث بادرت لاعتماد هذه الطرق الحديثة، حيث تقوم بتسوية صفقات الحجوزات التي قام بها زبائنهم عبر العالم عن طريق بطاقات فيزا، وقد ارتفع عدد التذاكر الموزعة عن طريق

هذا الموقع بهذه الطريقة بمرور الزمن، وقد سجل إرتياح كبير لدى زبائن الشركة جراء هذه الخدمات التي ذلت العديد من العقبات والتكاليف الناجمة عن التنقل والانتظار في طوابير الشركة¹¹.

ويؤمن المواطن الجزائري بفوائد طرق الدفع الالكترونية بأنها تسهل العديد من العقبات، وتمنح الكثير من الوقت وتوفر الجهد والتكاليف، ويصرح المشاركون ضمن دراسات مكتب واب ديالنا* بأنهم على إستعداد بأن يباشروا طرق الدفع الالكتروني في حالة اعتمادها في الجزائر، وهذا حسب التوزيع النسبي ضمن الشكل التالي.

الشكل رقم(01): نسبة المشاركين في دراسة المكتب حسب القبول والرفض لطرق الدفع الالكترونية



Source : web dialna, étude de l'internaute algerien, 2009, fichier ppt, diapos 09

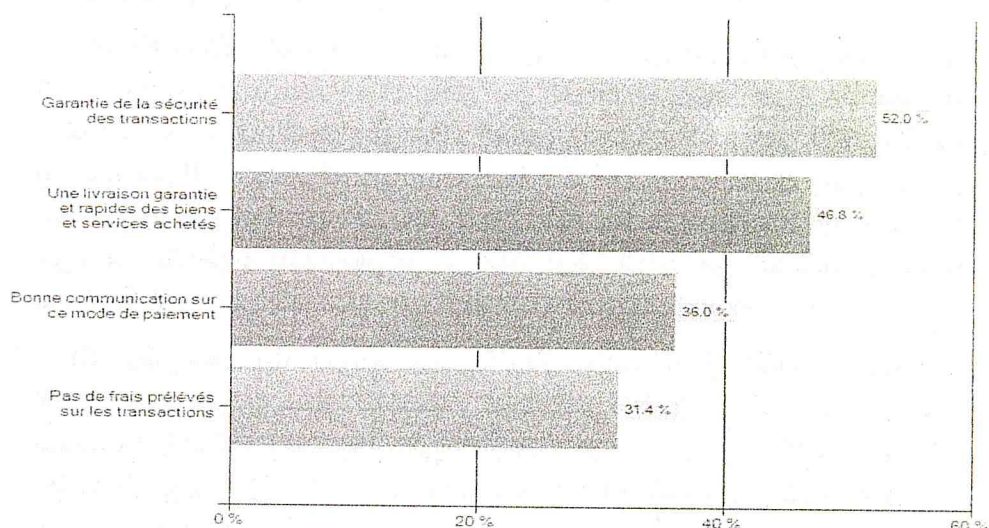
إن ما نسبته 66.1% من المشاركين يبدون استعدادهم لاستعمال طرق الدفع الالكترونية في حالة اعتمادها في الجزائر، فأين المؤسسات التي توفر هذه الخدمة لهذه الشريحة العريضة من المتعاملين الاقتصاديين، خاصة إذا عرفنا الفوائد التي تنجم عن ذلك. والأهم هو أين هي تلك المؤسسات التي تقبل المدفوعات الالكترونية عبر موقعها مقابل خدماتها ومنتجاته، لأنه وببساطة هناك مؤسسات جزائرية توفر هذه الطرق لكن لم نلاحظ عددا من المؤسسات الجزائرية أدرجت نظم الدفع الالكتروني ضمن تعاملاتها المالية.

يمكن أن يرجع السبب الى اعتقاد هذه المؤسسات بحيث إنها لا ترى أن المواطنين يقبلون التعامل بهذه الطرق، وأنهم غير واعين بفوائد وقيم التعاملات الالكترونية، لكن حسب الدراسة السابقة فإن نسبة من تعتقد هذه المؤسسات بأنهم الأغلبية هي فقط 33.9 %، مما لا يشكل مبررا لبقاء هذا الاعتقاد. يدرك المشاركون ضمن دراسة واب ديالنا الشروط التي يجب توافرها من أجل نجاح عمليات الدفع الالكتروني ضمن تعاملاتهم، حيث كانت تقييمهم لكل شرط على حدة حسب أهميته لديهم و يبرز هذا التقييم في الشكل رقم 02 التالي.

ن كل من أمن الصفقات الالكترونية من حيث المعلومات الشخصية والأموال، والتسليم المضمون والسريع، يمثلان أهم شروط المعاملات التي تتم عبر الانترنت،

وهذا ما يندرج ضمن مفهوم الثقة في التعاملات التجارية، حيث أن النسبة التي أعطيت للقصد الأول هي 52% وبالنسبة للقصد الثاني 46.8%، ليكون بذلك الجواب منطقيا لأن الأمر يختلف نوعا ما عن التعاملات التقليدية، حيث أن الثقة المطلوبة منخفضة نوعا ما مقارنة مع التعامل بالطرق الالكترونية.

الشكل رقم (02) تقييم شروط الدفع الالكتروني الذي يرغب فيها الجزائريون.



Source: Ibid, p:08

إوللاشارة فإن عددا مهما من المواطنين يتعاملون مع شركات أجنبية ضمن مواقعها الالكترونية، و يدفعون مرات عدة عن طريق بطاقات فيزا و مستر كارد وطرق الكترونية أخرى، من أجل تسديد مستحقات فواتير مشترياتهم التي تمت عن طريق الانترنت و من خلال موقع ذات المؤسسة¹².

صحيح أن الكثير من الشعب الجزائري يعاني من الكثير من النقائص التي تمنعه من الاستفادة من الخدمات الالكترونية، لكن على الدولة القيام بدورها كما يجب في هذا الصدد، فيمكن للدولة ان تقوم بمكافحة الأمية الإلكترونية وإصدار التشريعات اللازمة وإعداد الكوادر المؤهلة ومسايرة التطور التقني ودراسة تجارب الآخرين، والاجتهاد في ذلك أكثر لأنها من أهم عوامل نجاح المجتمع الرقمي¹³.

قد يلاحظ البعض وجود العديد من المؤسسات الخاصة بالشحن للسلع عبر العالم تقوم بنشاطات التسليم في الجزائر، من بينها دي أش آل ومؤسسة أرامكس

ومؤسسة يوبي أس وفيداكس وغيرها، ونجدها تملك تراخيص النشاط في الجزائر وهي بذلك تدفع الرسوم التي عليها، مما يعني أن هناك طلبات تسلم في الجزائر مع احتمال القيام بطلبها عبر الانترنت.

كما لوحظ إرتفاع إجمالي لحركة البريد بحوالي 33560 مادة (أكثر من 7.04%) التي تفسر بإرتفاع رقم المبيعات الإجمالي الناتج في سوق البريد الدولي السريع بحوالي 10.98 %، بمعنى مبلغ إجمالي يقدر بـ 752,38 431 845 دج مقابل 668,08 761 761 دج للمتعاملين المسجلين سنة 2005¹⁴.

وفي المعاملات اليومية، هناك الكثير من الأشخاص الذي يقومون بطلبات مهمة إلى حد ما عبر الانترنت، وهناك الكثير من المواقع التي توفر طرق التخليص عبر الإنترنت، ما يسميه البعض الوسطاء الماليون لعمليات الدفع عبر الانترنت، ومن بين هذه المواقع نجد موقع dzcash.com وموقع dzpay.com وهي لأصحابها الجزائريين الذين ينشطون في هذا الميدان منذ مدة طويلة بصفة غير رسمية في جزء من نشاطها، لكنها بالرغم من ذلك توفر العديد من الخدمات والبطاقات الصالحة للاستعمال بكل أمان عبر الانترنت و أجهزت الصراف الآلي.

لكن يبقى عمل هذه المواقع محدودا جدا لغياب الحماية القانونية لنشاطها في الجزائر، بالرغم من محاولات جعله رسميا بشتى الطرق، والكثير من الجزائريين استحسنوا خدماتها وفضلوها على أطراف أخرى حتى ولو كانت رسمية في اعتمادها. تجدر الإشارة بأن أصحاب هذه المواقع يتميزون باطلاع عميق على السياسة المالية للجزائر ومبرراتها الاقتصادية، ما جعلهم يستسلمون أمام عدم اعتماد نشاطهم المالي هنا. تقوم هذه المواقع بتلقي أموالها مقابل توفير وسائل الدفع الالكترونية العالمية مثل فيزا و ماستر كارد وبايبال، وغيرها من الكثير من الوسائل المعروفة والمعتمدة عالميا، ويتم ذلك عبر طريقتين، إما عن طريق الموزعين المعتمدين لديها عبر الوطن أو مباشرة بالحوالات البنكية للمكلف بالمالية لهذا الموقع. وصراحة يمكن طلب ما لذ وطاب من وسائل الدفع الالكترونية بكل أمان.

نلاحظ جيدا أن معظم البنوك الجزائرية تملك مواقع ضمن شبكة الإنترنت، بنك الجزائر يملك موقعه على العنوان الالكتروني www.bank-of-algeria.dz يقدم البنك من خلاله معلومات عدة عن السياسة النقدية و المالية و كذا مجموعة مهمة من الإحصائيات المختلفة، غير أنها ليست متجددة مثل آخر تقرير سنوي موجود يتوقف بتاريخ 2005 .

لا يقدم البنك عبر موقعه أي خدمة مصرفية، بعكس مواقع البنوك في العالم والتي بعضها يشرف على أنظمة الدفع الإلكترونية لمصارف تلك الدول إنطلاقا من

موقعه الإلكتروني. أما بالنسبة للمصارف التجارية، فمواقعها تعرض مجموعة من المعلومات عن نفسها و معظمها لم يجدد منذ مدة، والشاهد هو أن هناك مصارف تسمح بالإطلاع على الرصيد، وعدد محدود جدا لبعض العمليات الأخرى. ومن أمثلة مواقع تلك المؤسسات المصرفية: موقع الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط، القرض الشعبي الجزائري، بنك الفلاحة والتنمية الريفية¹⁵.

ويتعين على بنوك اليوم أن تدرج أنظمة التجارة الإلكترونية لأنها تتيح العديد من المزايا منها : ¹⁶ الرقابة على أنشطة النفاذ الى موقع التجارة الإلكترونية وإدارة أمن المعلومات وحماية موارد الموقع؛ إدارة البيانات الشخصية للزبائن؛ إدارة تسهيلات البحث؛ إدارة المحتوى؛ إدارة مستودعات البيانات؛ التنقيب على البيانات؛ نظم المدفوعات الإلكترونية؛ إدارة تدفقات العمل؛ إدارة وتنسيق الأنشطة في الموقع.

بحيث يتم ذلك بسرعة وبأقل تكلفة وجهد، مما يسمح بتحصيل أرباح أكثر وامكانية التوسعة أكثر وسهولة التخطيط لوضوح البيانات وسهولة استعمال المعلومات والحصول عليها في كل وقت.

نعيد ذكر مؤسسة بريد الجزائر بتقديمها لخدمات عبر الشبكة مثل الإطلاع على كشف الحساب البريدي وطلب الصك البريدي، وأهم شيء إمكانية تسديد فاتورة الهاتف النقال الخاص بفرع " موبيليس " عبر الحساب البريدي مباشرة، وتوفير خدمة الموزع الصوتي (15.30) للاستعلام حول الحساب البريدي .

ولقد تم إنتاج بطاقة سحب خاصة بكل بنك، وهذا بفضل شركة "SATIM" التي ساهمت في إنشائها المصارف الثمانية التالية¹⁷:

البنك الوطني الجزائري، بنك الفلاحة والتنمية الريفية، بنك الجزائر الخارجي، الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط، القرض الشعبي الجزائري، بنك التنمية المحلية، الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي، بنك البركة الجزائري هذه المصارف أنشأت في سنة 1995 هذه الشركة وهي شركة ذات أسهم رأسمالها 267 مليون دينار جزائري و ذلك من اجل :

تحديث وسائل الدفع للنظام المصرفي الجزائري؛ تطوير وتسيير التعاملات النقدية مابين المصارف ؛ تحسين الخدمة المصرفية وزيادة حجم تداول النقود؛ وضع الموزعات الآلية في المصارف والتي تشرف عليها الشركة. وتقوم هذه الشركة بصنع البطاقات المصرفية الخاصة بالسحب حسب المقياس المعمول به دوليا وطبع الرمز السري، و تقدم هذه الخدمة بعد إمضاء عقد يبرمه المصرف مع شركة SATIM بحيث أن هذا العقد يحدد التزام الطرفين خاصة فيما يتعلق بأجال

وإجراءات التسليم وعملية الربط بين الموزعات الآلية ومصالح الشركة ساتيم، وهذا بفضل شبكة اتصال تسمح بالقيام بعمليات السحب الداخلية أو محولة بالإضافة إلى سجل متصل بهيئة المقاصة لتصفية الحسابات ما بين المصارف¹⁸.

وقد عمدت الجزائر إلى تحديث وعصرنة النظام المصرفي الجزائري في إطار تطوير أنظمة الدفع، قام بنك الجزائر بموازات مع وزارة المالية وبالتنسيق مع البنك العالمي إلى تجسيد نظام دفع إلكتروني متطور¹⁹ من أجل القيام بالتسوية الإجمالية الفورية للحسابات ما بين البنوك والذي يدعى اختصاراً بـ "RTGS".

لكن تجدر الإشارة إلى أننا وأثناء تطرقنا لهذا الموضوع، صادفنا كما هائلاً من المعلومات المغلوطة، والتي كانت تفيد بأن هناك بنوك تعتمد بطاقات الانتماء فيزا و ماستر كارد من غير أن يكون ذلك صحيحاً، والغريب في الأمر أن هذه المعلومات كانت تصدر عبر مواقع هذه البنوك، مثل بنك التنمية المحلية الذي أدرج إعلاناً ضمن موقعه الإلكتروني، مفاده بأن البنك أصبح له الحق في إصدار بطاقات الانتماء الإلكترونية فيزا بي دي ال و أنها متوفرة للجميع، لكن لما اتصلنا بمصالح القرض الشعبي الوطني تبين أن هيئة فيزا لم تعط ترخيصاً لأي هيئة مالية في الجزائر عدا القرض الشعبي الجزائري²⁰.

لم تنته القصة عند هذا الحد، فقد زرنا المديرية العامة لبنك الخليج الجزائر في منطقة دالي براهيم بالجزائر العاصمة، ونصادف أن نجد البنك بدأ بإصدار بطاقات فيزا منذ مدة سنتين على الأقل في الجزائر، وهذا في شهر جويلية 2009.²¹

مقارنة بالتكاليف التي تتميز بها بطاقات فيزا التي تصدرها هيئة فيزا والمعتمدة من طرف القرض الشعبي الجزائري، نجدها لا تقارن بقرينتها لدى بنك الخليج الجزائر، حيث أن هذه الأخير هي الأرخص ثمناً بشكل كبير جداً يصل إلى توفير أكثر من 90 % من تكاليف الأولى، لدى فإننا لا نفضل الخوض في توضيح خدمات القرض الشعبي الجزائري، لأن الأمر غير مهم مادام هناك البديل الذي يخدم مشروع التجارة الإلكترونية في الجزائر، فقد نتفق أن الشرط الذي يلزم المتعاملين بأن يكون لديهم ما قيمته 6000000 مليون سنتيم على الأقل من أجل فتح حساب فيزا²²، حيث يبقى محتجزاً ولا يتصرف فيه أمراً لا يقبله عاقل لما يعرف أن هناك من يوفر نفس الخدمة بحساب يحوي صفر دينار أو أي عملة أخرى للتأكيد.

عبر موقعه www.ag-bank.com يوفر هذا البنك الخليجي الجزائري مجموعة من الخدمات التي لا تتوفر لدى باقي الهيئات المالية والمصرفية في الجزائر، عدا خدمة الاطلاع على الرصيد ومجريات العملية لدى بريد الجزائر،

حيث يمكن الاطلاع على الحساب ومختلف المجرىات المصرفية التي تعرض لها العميل، وكذا تحميل كشوفات الحساب بصيغة اكسل أو بي دي أف، في أي فترة من الأسبوع ولجميع المشتركين ضمن هذه الخدمة عبر الموقع المذكور، وهذا بملء استمارة يمكن طلبها عبر الموقع، و بعدها الحصول على رمز سري خاص بالعمل عبر الايميل المصرح به ضمن الاستمارة، ويطلب من العميل تغيير هذا الرمز مباشرة فور تلقيه هذه الرسالة عبر الايميل، ويطلب منه الاحتفاظ به شخصيا بكل حيطة وحذر من أجل دواعي أمنية تستوجبها العملية محل الطرح²³.

ومن أجل تغطية واسعة بالخدمات عبر القطر، فقد أنشأت للبنك عدة فروع، منها سبعة بالعاصمة، وثلاثة في الشمال الشرقي للوطن بمدينة سكيكدة وعنابة وسطيف، وفرعين بمدينة وهران والشلف بغرب البلاد. وينوي المصرف توسيع شبكته إلى مدن أخرى مثل تلمسان التي بدأت الخدمات تتوفر فيها منذ هذه السنة، وبجاية بنقطين وبسطيف بنقطين إضافيتين في العلةمة وبرج بوعريريج، ثم باتنة ويسكرة وقسنطينة وسيدي بلعباس ومستغانم عبر وكالة أو وكالتين إلى ثلاثة وكالات لكل ولاية حسب نسبة السكان والنشاط المالي المتوفر فيها²⁴.

يوفر المصرف عبر وكالاته العديد من الخدمات المصرفية، من ادخار بمعدلات فائدة تنافسية، و من استثمارات ضمن دفتر توفير تساهمي، يسمح في نفس الوقت بسحب الاموال عند الحاجة، كما يوفر حسابات لودائع تحت الطلب يمكن سحبها متى شاء العميل²⁵.

أهم خدمة في الموضوع هي بطاقات الدفع فيزا كارد، التي يوفرها المصرف عبر نوعين، البطاقة المسبقة الدفع، أو البطاقة الائتمانية، وتختلف شروط واستعمالات كل بطاقة على حدة.

2.2- بطاقات الدفع فيزا كارد الخاصة ببنك الخليج الجزائر

2.2.1- بطاقة الدفع المسبق فيزا

تتميز هذه البطاقة بدرجة مقبولة من المرونة والأمن، حيث يتم فتح حساب بالعملة الصعبة "أورو" بتقديم نفس الوثائق التي تقدم لكل المصارف الموجودة في الجزائر، ولا يشترط البنك مبلغ أدنى للعملية. يتم دفع مبلغ البطاقة مسبقة الدفع التي يطلبها العميل بعد ملء استمارة الطلب والتعهد الخاص بالاستعمال القانوني، وفورا يتحصل العميل على بطاقته حيث يستطيع استعمالها فورا في دفع مستحقات مقتنياته عبر الانترنت أو عند المؤسسات التجارية التي تحمل شعار "فيزا" أو أجهزة الصراف الآلي المتواجدة في العالم بحيث تحمل لوغو "فيزا"، فهي تعتبر بطاقة دولية تقبل من طرف الأغلبية بواسطة هذه البطاقة يستطيع العميل سحب

أمواله من أجهزة الصراف الآلي المعتمدة لفيزا بالعملة المحلية للبلد الذي يقوم بالسحب منه ما عدى الجزائر التي تمكنه من السحب بعملة الأورو.

إن هذه البطاقة صالحة لمدة 24 شهرا منذ تفعيلها من طرف المصرف، وتشحن بطريقة بسيطة بحيث يتحمل العميل الرسوم الإدارية وتكاليف الشحن حسب القوانين المصرفية المعمول بها. لكن لما سألنا مسؤولة مصلحة النقدية عن كيفية الشحن، صرحت بأنه يجب على العميل القيام بعملية الشحن من الفرع الذي قام بمنحه البطاقة ليس من أي فرع آخر من الجزائر، مما يشكل نقصا في مستوى الخدمة التي من المفروض تكون غير مركزية من حيث قواعد البيانات²⁶.

2.2.2- بطاقات فيزا الائتمانية الخاصة ببنك الخليج الجزائر

يوفر البنك عبر وكالاته كافة بطاقة فيزا التي تمكن من إجراء دفعات التي من الفروض أنها تفوق رصيد العملاء، وهذا حسب التسمية التي تطلق على هذه الخدمة المشهورة عالميا. لكن الغريب في الأمر هو أنه وحسب ما استقيناه من مقابلاتنا مع مسؤولة مصلحة النقدية لدى البنك، لا يمكن أن يقوم العميل بإجراء تعاملات تفوق رصيده لدى البنك باستعمال بطاقة فيزا الائتمانية الصادرة عنه. إضافة على أنه ملزم بأن يكون لديه رصيد أدنى بقيمة 500 أورو، حيث لا يمكن أن يتصرف فيها العميل طول فترة امتلاكه للبطاقة، مما أثار استغرابنا في الموضوع، إذ أنه بهذه الطريقة لا يمكن أن تسمى هاته البطاقة بأنها ائتمانية، وهكذا فإنه أي رشيد سيختار بطاقات الدفع المسبق التي لا تحمل العميل ما تحمله عليه البطاقات الائتمانية من غير أي مزايا إضافية.

هناك حيثية أخرى يمكن أن تثار هنا، وهي كيف يمكن أن يعطى الاعتماد لنشاط كهذا لبنك خاص، وفي نفس الوقت تحظر الجزائر خروج العملة الصعبة بشكل عام؟

الجديد هذه السنة والذي لا يعلمه الكثير، يتمثل في موقع الدفع الالكتروني المحلي الأول من نوعه في الجزائر، والذي ينشط بشكل رسمي بصفة كاملة، معتمد و آمن، انه أرضية الدفع الالكترونية موقع ايباي دي زاد الجزائري، epay.dz وهو موقع أصبح رائدا لكونه الأول من نوعه، مصمم بشكل احترافي، يوفر إمكانية الدفع عبر الانترنت لأي الأطراف المسجلة ضمنه بطريقة تسمح للموقع من التأكد من شخصياتهم ومعلوماتهم بدقة واحترافية. هذا الموقع epay.dz خاص بشركة تحمل نفس الاسم، مسجلة بحساب جبائي مؤكد، يستجيب لكل المعايير الدولية في مجال تحويل الأموال وأمنها وطرق الدفع والسحب والتخليص.

توفر الشركة الخاصة العديد من نقاط البيع للكوبونات وبطاقات شحن الحساب في الموقع، وعمولاتها من العملية رخيصة ومقبولة جدا، وفي فترة وجيزة جدا شاهد الموقع إقبالا كبيرا للمستعملين المشتركين، حيث بلغ في فترة أولى إلى حوالي 4000 مشترك، والعد في تزايد منذ شهر اوت 2011، وقد وصل العدد إلى 5396 مستخدم منها 39 مؤسسات والأخرى خاصة بالأفراد.²⁷

وللعلم فإن الموقع بدأ في التواجد عبر الانترنت في شهر ماي من نفس السنة. يمكن شحن الحساب عن طريق البايبال وفيزا وبنك ديكسي باي وكذلك عبر الحساب البريدي الجاري أو البنكي الجزائري بسهولة.

ثالثا- المؤسسات الجزائرية التي تقبل الدفع عبر الانترنت مقابل منتجات تعرض عبر الانترنت

في هذا الشأن يمكن التحدث عن عدد قليل من المواقع التي يمكن اعتبارها مؤسسات تعتمد الدفع بسبل إلكترونية، نذكر بداية: موقع ايبي دي زاد الذي يمثل أهم المواقع الممكن اعتبارها من هنا فصاعدا أساس التجارة الإلكترونية في الجزائر، بحيث يعتبر من المواقع التي تقبل الدفع عبر الكثير البنوك الإلكترونية وعن طريق بطاقات فيزا وماستر كارد، حيث تفتن مؤسسو هذه المؤسسة عبر هذا الموقع إلى تنامي ما يطلق عليه المجتمعات الرقمية على الخط الذي هو مجموع المستخدمين المتواصلين عبر العديد من أشكال الشبكات من أهمها الانترنت²⁸، وتفتن لما يمكن أن يحتاجه هؤلاء من خدمات مالية على الخط فسارع لاغتنام الفرصة بأن يكون أول من يقدم لهم هذه الخدمة. من أجل التأكد من فعالية هذا الموقع بصفة مبدئية، قمنا شخصيا بالقيام بتجربة شحن حسابنا الخاص عن طريق البايبال، وقد تم ذلك بنجاح وبسهولة تامة، وفي مدة وجيزة، وقد قمنا بتعبئته بالكوبونات المخصصة لذلك بدون أي مشكل.

كما يوفر الموقع خدمة الشحن للهاتف النقال في الجزائر، وجربنا الخدمة و تم الخصم من الحساب مبلغ الشحن فقط وتم توفير فونشر-VOUCHER- الشحن (أي كود الشحن) بمجرد عملية الطلب. بحيث لم يتعد ذلك الثانية الواحدة. وما لاحظناه هو تواجد قفل الدفع الخاص بإيبي دي زاد في بعض المواقع الإلكترونية الجزائرية الحديثة التي توفر العديد من السلع التي لم نكن نراها إلا في المواقع الأجنبية، ومن هنا فصاعدا سيكون بإمكان المعلنين في شركة دي زاد شوب وجريدة الخبر والشروق والعديد من المؤسسات المقدمة للخدمات لشريحة كبيرة من المجتمع تسوية فواتيرهم عن طريق ايبي دي زاد.

كما قام موقع ايبي دي زاد بإمضاء العديد من العقود مع الكثير من المؤسسات الحكومية، من أهمها مؤسسة بريد الجزائر وجيزي ونجمة وموبيليس من أجل توفير خدماتها بالدفع عبر ايبي دي، وهو مجهود يحسب لمؤسسة إيبي دي زاد كاجتهاد من أجل دعم التجارة الالكترونية في الجزائر.

اتفق طاقم مؤسسة ايبي دي زاد مع مؤسسة بريد الجزائر من أجل القيام بحملة التحقق من عناوين المشتركين لضمان أمن ومراقبة المعاملات التي تتم عبر الموقع، وذلك بإرسال الرسائل عبر البريد العادي، ويتم تأكيد وصولها للعنوان المصرح به في الموقع بإدخال الكود المرفق في الرسالة، وبذلك تتم عملية التحقق من أجل ضمان أمنية الدفع وتجنب المتعاملين أكبر قدر من القرصنة المحتملة. الملاحظ لطريقة عمل هذا الموقع يدرك جيدا التدابير الشديدة جدا التي تمنع أي محاولة قرصنة مهما كان مستواها، والمتخصصين في الميدان يؤكدون ذلك عبر البرامج المستعملة وتدابير ثبوت الشخصية للمستعمل، وطريقة تأمين الموقع ومعلوماته.

يقع المكتب العملي للشركة إيبي دي زاد في الحاضرة التكنولوجية بمدينة سيدي عبد الله بالعاصمة الجزائر. وهو مجهز بكل الوسائل الإلكترونية الحديثة جدا، وبأعلى سرعات الاتصال حيث تصل إلى غاية 13 ميغا في الثانية مما يسمح بالتعامل بشكل مريح جدا مع معطيات الشبكة.

ما يتوفر من مواقع تقبل الدفع عن طريق الوسائل الالكترونية نجد موقع غويديني www.guiddini.com الخاص بالتجارة الالكترونية، بحيث يوفر الكثير من المنتجات التي ترقى لتطلعات العديد من الجزائريين والتي تشهد إقبالا في السوق العادية، ونجد ان الموقع يعتمد الدفع بفيزا كارد و ماستر كارد وغيرها من السبل الروتينية، والأهم هو انه يعتمد على الدفع بواسطة ايبي دي زاد. ويعتمد هذا الموقع على التوزيع في الجزائر على شركة توزيع خاصة اسمها idéal livraison و التي تتيح خدمات التوزيع عبر الوطن مع إمكانية التوزيع المجاني في بعض الولايات²⁹. ويوفر الموقع سلعه وخدماته بأسعار جد معقولة وغير مرتفع مثل ما يعتقد الكثير من الجزائريين، ما ينقص الموقع هو التصميم الواضح والذي يوائم ذهنية الجزائريين، لأنه لا يتصف بذلك إلى حد الآن.

هناك أكبر مشروع في المجال، بحيث ينتظر إتمام اللمسات الأخيرة، موقع لم يفصح عن اسمه علنا لدواعي إستراتيجية خاصة، بحيث سيكون أول موقع رسمي متكامل للتجارة الالكترونية في الجزائر، سيوفر الكتب التي يمكن دفع ثمنها عبر الانترنت وبواسطة ايبي دي زاد، ويتم التسليم في غضون مدة قصيرة جدا ومضمون عبر المتعامل بطل البريد EMS، وأهم شيء هو الأسعار المعقولة جدا

لهاته الكتب التي تضاهي أسعار الجملة، إضافة إلى أسعار التوصيل الرخيصة عبر الوطن مع إمكانية التخفيض بنسبة 50 بالمائة بالنسبة للمناطق النائية. وسيوفر الموقع سلعا أخرى عبر الانترنت لاحقا بعد المضي خطوات في المشروع، وللإشارة فإن كل السلع موجودة في المخازن تنتظر لحظة إدراجها بعد الإعلان عنه رسميا³⁰.

أخيرا يمكن التكلم عن موقع الخطوط الجوية الجزائرية، والذي يقبل تسوية التعاملات عبر الفيزا كارد وماستر كارد بكل سهولة، ويتم حجز المقاعد قبل مدة 5 أيام من موعد الرحلة بهذه الطريقة، يمكن أن يعتبر ذلك سلبيا لكن قد لا يكون للمؤسسة خيار لكون الأموال لاتصل للمؤسسة إلا بعد مضي فترة تصل أحيانا إلى 5 أيام فقد يكون هذا ضمن لها.

تجدر الإشارة هنا أن أي عملية دفع تكون عبر وسائل الدفع الأجنبية أي بالعملة الصعبة، تكون ملائمة ومريحة للمؤسسات الجزائرية، لكنها لا تكون كذلك بالنسبة للمستهلك الجزائري لأنه لا يمكن الحصول عليها بنفس القيمة، فقد تصل خسارة التداول إلى النصف تقريبا. وبذلك يكون التعامل عبر الحساب الجاري البريدي ارخص، وعبر موقع ايباي دي زاد أكثر ملائمة لقلّة التكاليف المصاحبة لذلك وحرية الدفع زمانيا ومكانيا. ويمكن أن نقول انه لحد الآن التعامل بموقع ايباي ديزاد في عمليات الدفع الالكتروني في الجزائر يعد الأمثل والأكثر مواءمة لمؤسسة من جهة و للمستهلك من جهة أخرى.

لا يفوتنا أن نذكر إحدى المبادرات التي تعتبر سباقة في مجال قبول الدفع الالكتروني كمؤسسة حكومية تقدم خدمات عبر الانترنت، هذه المؤسسة هي "المركز الوطني للسجل التجاري"، حيث تباع هذه المؤسسة بطاقات شحن " مسابقة الدفع" عبر نقاط بيع ايباي دي زاد، وتتبع هذه المؤسسة إضافة لخدماتها المجانية، مجموعة من الخدمات والمعلومات التي تستوجب على أصحابها دفع مبالغ معينة، وهذا المثال يؤدي بنا إلى القول بأن هذه المؤسسة لم تتراجع في إدخال الخدمة التي طالما لم يقدر عليها العديد من المؤسسات.

مما يعني أنه الآن قد وجدت طرق تلائم طبيعة المؤسسات الجزائرية عند نية تطبيق التجارة الالكترونية في الجزائر، وأن قضية الدفع الالكتروني المعقدة والغير آمنة بدأت تتلاشى، وأن إلزامية الحصول على فيزا كارد أو غيرها من الوسائل التي تعتمد على العملات الأجنبية، وكذا خطر تداول العملة الصعبة في هذا الصدد لن يكون مطروحا بتوفر الوسائل المذكورة آنفا، والتي لم تذكر نظرا لضيق المقام هنا.

رابعاً- النتائج والإستخلاصات

إن المتأمل في حالة الجزائر في خصوص التقدم في تطبيق التجارة الالكترونية، يجد أنه لم يعد صعباً الإيمان بإمكانية تطبيقها في الجزائر بسهولة كبيرة، وبذلك فيمنك القول أن هناك اتجاهاً واضحاً وانطلاقة لجهاز دفع الكتروني يتطلب جهداً أكبر في التعريف به سواء للمتعاملين الوطنيين أو الأجانب، الأشخاص أو الهيئات. فاستناداً لما سبق ذكره في عناصر البحث، نجد أن الشيء الوحيد الذي ينقص هو معرفة الجميع بما يتوفر من مؤسسات تقدم حلولاً للتجارة الالكترونية والتي تضمن نظاماً متكاملًا للتجارة الالكترونية، من عملية تصميم المواقع واستضافتها إلى توفير أنظمة دفع وقبول التعامل بها ثم عملية التسليم، وغيرها من مكملات النظام مثل التغذية العكسية وتتبع الطرود وغيرها من الكثير.

لكن ما يبقى يشغل الناشطين في مجال التجارة الالكترونية في الجزائر، هو ما مدى وضوح القوانين الخاصة بها والتي توفر الحماية القانونية لكل المتعاملين في هذا الحيز، وكذلك ما مدى دعمها لمبدأ المنافسة السليمة التي تضمن تقدم المبادرات الوطنية الأكثر كفاءة. هذا ما يعمل الباحثون في التخصص لتسليط الضوء على أهم جوانبه.

قائمة المراجع

¹ Association pour le Commerce et les Services en Ligne ACSEL <http://www.acsel.asso.fr/acsel/index.htm> (le 14/07/2010).

² Roger Clarke "Electronic Commerce Definitions" Department of Computer Science, Australian National University, 2000. p.2.

³ يحيى اليحيوي، العرب وتحديات تكنولوجيا الإعلام والاتصال وموقعنا من التوزيع العالمي للمعرفة، المحاضرة الشهرية التاسعة عشر للموسم الثقافي، المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، ليبيا، 2005، ص: 05.

⁴ Olga Lostsik, can e-banking services be profitable?, printed papers, University of Tartu, Faculty of Economics and Business Administration, 2002, p:10.

⁵ Idem, p : 12.

⁶ صفوت عبد السلام، أثر استخدام النقود الالكترونية على دور المصارف المركزية في إدارة السياسة النقدية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2006، ص: 09.

⁷ محمد الصيرفي، إدارة تكنولوجيا المعلومات، دار الفكر الجامعي، الاسكندري، مصر، 2009، ص:440.

⁸ سعد غالب ياسين، إدارة المعرفة، المفاهيم-النظم-التقنيات، دار المناهج، الأردن، 2007، ص:134.

⁹ حسين عبد العال محمد، الإتجاهات الحديثة في إدارة الجودة والمواصفات القياسية "الايزو" 9000-90014، دار الفكر الجامعي، مصر، 2008، ص:109.

¹⁰ Christophe Aubry, php/MySQL, edition ENI, France, 2009, p ;16

¹¹ موقع شركة الخطوط الجوية الجزائرية، تاريخ الاطلاع: 05.03.2010 عبر الرابط: <http://www.airalgerie.dz>

* هو مكتب متخصص في الدراسات الاقتصادية والاجتماعية. موجود في الجزائر العاصمة، له تواجد دائم في موقع: www.ntic.com

¹² مقابلات عدة مع مواطنين قاموا بعمليات الدفع الالكتروني من خلال عدة مواقع، سنوات 2007 إلى 2009.

¹³ محمود القدوة، الحكومة الإلكترونية والإدارة المعاصرة، دار أسامة، الأردن، 2009، ص: 195-196.

¹⁴ سلطة الضبط للبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، التقرير السنوي 2006 المتعلق بنشاط متعاملي البريد الدولي السريع، عبر موقع الهيئة، تاريخ الإطلاع: 2011/09/02 الرابط: <http://www.arpt.dz/ar/pub/divers>

¹⁵ ايت زيان كمال و حورية ايت زيان، مقال بعنوان: الصيرفة الالكترونية في الجزائر، المركز الجامعي بخميس مليانة، ص:04

¹⁶ سعد غالب ياسين، أساسيات نظم المعلومات الإدارية وتكنولوجيا المعلومات، دار المناهج، الأردن، 2005، ص: 278-282.

*SATIM: société algérienne d'automatisations des transactions interbancaires et de monétique.

¹⁷ ايت زيان كمال و حورية ايت زيان، سبق ذكره، ص:05.

¹⁸ نفس المرجع، ص: 05.

¹⁹ بوعافية رشيد، الصيرفة الإلكترونية والنظام المصرفي الجزائري، مذكرة لنيل شهادة الماجستير تخصص علوم إقتصادية، جامعة سعد دحلب البليدة 2005، ص: 173.

* Real Time Gross Settlement system,

²⁰ مقابلة شخصية مع السيد خوجة، مدير مصلحة النقدية في وكالة القرض الشعبي الجزائري شارع اول نوفمبر العاصمة الجزائر، شهر جويلية 2009.

²¹ مقابلة شخصية مع السيدة خثيري، مديرة مصلحة النقدية بمديرية بنك الخليج الجزائر، دالي براهيم، الجزائر العاصمة، جويلية 2009.

²² مقابلة شخصية مع السيد نفو محمد، رئيس مصلحة بوكالة القرض الشعبي الجزائري، وكالة غرداية، سبتمبر 2008.

²³ Algeria gulf bank, pour connaître votre situation bancaire, dépliant 2009.

²⁴ Algeria gulf bank, réseau d'agences, dépliant 2008.

²⁵ Algeria gulf bank, livret d'épargne participative, 2009.

²⁶ مقابلة مع السيدة خثيري، مسؤولة مصلحة النقدية بالمصرف، مرجع سابق.

²⁷ مقابلة مع السيد محمد حمزة، مدير عام شركة ايباي دي زاد، يوم 07 أكتوبر 2011.

²⁸ علي محمد رحومة، تكنولوجيا المعلومات و قضايا المجتمع الإلكتروني، منشورات الدار الأكاديمية، طرابلس، الجماهيرية العظمى، 2007، ص: 317.

²⁹ موقع غويديني، تاريخ الاطلاع: 12.10.2011 [/http://www.guiddini.com](http://www.guiddini.com)

³⁰ مقابلة شخصية مع السيد حمزة محمد، المدير العام لشركة ايباي دي زاد، بتاريخ 06.10.2011 على الساعة 13:00 بمكتبه بالجزائر العاصمة.

-Cites webs consultés :- www.epay.dz, www.dzcash.com, www.dzpay.com, www.ems.com, www.airalgerie.dz, www.ag-bank.com, www.guiddini.com, www.cnrc.org.dz, www.dzreduc.com.